التنمية والمشاركة

التنمية

المفهوم:

" التنمية" كلمه كلها أكثر من مفهوم، حيث تثير العديد من التعاريف والطروحات التى تتعدد بتعدد الزوايا التى ينظر منها الى الكلمة ذاتها.

فهناك من يرى ان التنمية – ببساطة شديدة – هى الانتقال من حال الى حال أفضل، أو انتقال المجتمع من وضعه الحالى الى وضع أفضل – بكل المقاييس.

وخلال فترة زمنية معينه يحددها المجتمع فيما يطلق عليه خطة التنمية.

وقد ينظر إلى التنمية من زوايا اقتصادية أو زوايا اجتماعية أو غير ذلك من الزوايا المتعددة التى ينظر منها الى التنمية، ولكن عندما تتضمن التنمية كافة الزوايا السابقة (اقتصادية/اجتماعية/ثقافية/سياسية/---) فى هذه الحالة تعد التنمية شاملة.

وقد تطور مفهوم التنمية عبر العقود السابقة، حيث كان يركز على أهمية التراكم الرأسمالى فى عمليات النمو الاقتصادى وتحقيق فائض فى قطاع الزراعة، يمكن من تنمية القطاعات الأخرى.

كما أن أدخال مفهوم البيئه فى التنمية أضاف معنى أستدامه التنمية، أى " استمراريه عملية التنمية خلال الزمن" وأخذ مصالح الأجيال المتعاقبه فى الأعتبار والحفاظ على البيئة.

والتطور فى مفهوم التنمية عبر الزمن جاء من الانتقال من المفهوم التقليدى وهو "الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية"، الى المفهوم المعدل للتنمية وهو " الاستخدام الأمثل للموارد سواء المتاحة لدى أو المتاحه لدى الغير"، الى " التنمية البشرية" ، الى " تنمية نوعية الحياه، حيث انتقل المفهوم أو ضم المفهوم " تحسين نوعية حياه البشر"Human Quality Development

ويعنى ذلك التحسن فى مختلف نواحى الحياه أى رفع مستوى العنصر البشرى بما يؤدى الى توسيع فرص ومجالات الاختيار امام العنصر البشرى فى حرية

وديمقراطية، ومن ثم فأن هذا التعريف يتضمن عدد من العناصر هى:

- الاهتمام بتنمية العنصر البشرى.
- أتاحة وتوسيع فرص ومجالات الاختيار أمام العنصر البشرى.
- سيادة الشفافية والحرية والديمقراطية أمام العنصر البشرى (فى المجتمع).

والمقصود بتنمية العنصر البشرى كل مايتصل بذلك، سواء بطريقة مباشرة كالتعليم والصحة والغذاء أو بطريقة غير مباشرة كالبنيه الأساسية (المياه والصرف الصحى...، وغير ذلك من جوانب تؤثر فى تنمية العنصر البشرى، حيث أتضح انه هو العامل الحاسم فى عملية التنمية.

والمقصود بتوسيع فرص ومجالات الأختيار، أن هناك جانبين لابد من العمل من خلالها لتحقيق التنمية. الجانب الأول وهو جانب العرض للعنصر البشرى أى اعداد المتاح فى المجتمع من القوى البشرية (قوة العمل) أعداداً جيداً مناسباً لأحتياجات سوق العمل (من حيث التعليم والتدريب).

اما الجانب الثانى وهو جانب الطلب، ومن اللازم أن تعمل كافة وحدات المجتمع عامه وخاصة فى اتاحة المزيد من فرص العمل أمام العنصر البشرى.

ونعنى بالشفافيه والحرية والديمقراطية، أن نجاح عملية الأختيار وضمانها – بل كل جوانب عملية التنمية فى المجتمع مرتبطة الى حد بعيد بسيادة الديمقراطية . مثلاً فأن عملية ضمان عدالة فرص الاختيار لايمكن أن تتم الا فى وجود الشفافية والديمقراطية.

الديمقراطية لها جوانب عديدة ومتعددة وليس فقط مجرد أحزاب وصناديق انتخاب، ولكن أول سلمها هو تداول السلطة على كافة المستويات.

وعلى هذا الأساس تقوم التنمية فى المجتمع، لدرجة أن بعض الأدبيات أصبحت تقصر مفهوم التنمية على انه اتاحة الديمقراطية فى المجتمع ومن ثم سوف تحقق

الديمقراطية باقى الجوانب المادية للتنمية.

ومن الواضح أن المجتمعات والدول التى تعانى من غياب الديمقراطية وهى فى نفس الوقت التى تتصف بالتخلف وكلما تدنت حالة الديمقراطية فى المجتمع ازداد المجتمع تخلفاً، وأصبح العكس لايقوم أو لايصح بمعنى أنه لاتنمية بدون ديمقراطية، أو لن تتحقق التنمية بمعناها الصحيح فى غياب الديمقراطية، وأى مجهودات تنموية تبذل فى هذا الصدد هى نوع من الحرث فى البحر، ولم ولن تحقق التنمية. ونظره الى عالمنا العربى تؤكد ذلك.

أين هذه الدول من التنمية؟

بل ويسبق ذلك السؤال

أين هذه الدول من الديمقراطية التى تحقق التنمية؟

الاجابة واضحة ومعرفة.

ذلك لأن التنمية عملية مجتمعية جماعية، لايقوم بها فرد أو مجموعة افراد أو جهة أو الدولة بمفردهم، ولكن تتم بمشاركة وتعاضد الجميع افراداً ومنظمات وجمعيات بالإضافة الى الدولة.

ومن ثم فلابد من تلاقى آراء الناس جميعا بطريقة ديمقراطية لتحقيق التنمية وأتجاهاتها وأولوياتها ثم الاستفادة من عوائدها بعدالة مطلقة لجميع أعضاء المجتمع.

بعض مظاهر تدنى التنمية فى مصر

يعتمد الاقتصاد المصرى بصورة أساسية على أربعة مصادر للدخل تتمثل فى: السياحة وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج، وعائدات كل من قناة السويس والبترول. وجميع تلك المصادر غير ثابتة بل ومتقلبه، وبعضها شديد التقلب مثل السياحة، هذا بالإضافة الى الصادرات السلعية.

وقد شهد النمو الاقتصادى أنحساراً كبير فى آخر خمس سنوات، حيث تراجع من نحو 5% سنويا فى العقدين السابقين الى نحو يتراوح بين 2.9% - 2.1% سنويا. وقد قلل من هذا الأثر انخفاض معدل التضخم.

ولاتزال مصر تعانى من مشكلة التضخم السكانى، رغم انخفاض معدل نمو السكان الى نحو 2.00% إلا أن المشكلة مازالت تعيق وتدنى من آثار عملية التنمية، كذلك ارتفاع الفئه العمريه الشابه الى نحو 40% من السكان أدى الى ارتفاع نسبة الأعاله ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة.

كما أن الاميه المنتشره بين السكان البالغين بمعدل يصل الى نحو 40%، وفى النساء تصل لنحو 60% فى المتوسط وتزداد معدلات الاميه فى الريف عن الحضر بنسب مرتفعة، وتعد من ضمن أهم مسببات تدنى التنمية.

وتعد البطالة والتى تصل الى مايقارب 9% وفقاً للتقديرات الرسمية من ضمن معوقات التنمية، والتى تتطلب خلق عدد من فرص العمل يصل الى نحو يزيد عن 600.000 فرصه عمل سنويا لاستيعاب المنضمين الجدد الى قوة العمل وهذا خارج عن قدره الاقتصاد القومى.

كما أن ظاهرة الفقر والتى أشار إليها البنك الدولى بأن نحو 23% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، وتدنى المستويات الصحية وانتشار الأمراض كل هذه المظاهر مترابطه وترجع الى تدنى حاله التنمية وهى سبب ونتيجة فى نفس الوقت.

ومما يزيد من حده ظاهرة تدنى التنمية التفاوتات أو الفجوات الموجودة فى المجتمع، فهناك التفاوت بين الريف والحضر، والتفاوت الثانى بين المناطق الحضرية وبعضها (الحضر المركزى/حضر الوجه البحرى/حضر الوجه القبلى). والتفاوت الثالث هو التفاوت بين المناطق الريفية وبعضها (ريف الوجه البحرى /ريف الوجه القبلى).

والتفاوت الرابع – وهو من أهمها – هو التفاوت النوعى بين الذكور والأناث. ويوضح جميع تلك الجوانب تقرير التنمية البشرية (مصر 2003).

التباين فى بعض أهم المؤشرات التنموية بين محافظات الجمهورية

	دليل التنمية البشرية 2001	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى 2000/2001 بالجنيه	نسبة القيد بالتعليم الاساسى والثانوى(%) 2001/2000	معدل القراءة والكتابة (15+)% 2001	معدل البطالة (15+) 2001	معدل وفيات الامومه لكل100000مـ ولود حى 2001
القاهرة	0.752	10167.7	90.2	81.1	7.3	42.2
الدقهلية	0.677	4373.6	89.2	67.4	11.6	58.8
القليوبية	0.690	5391.8	83.4	68.8	7.5	30.3
الفيوم	0.599	3612.8	74.5	47.7	8.5	42.5
أسيوط	0.616	3008.8	86.8	52.0	11.2	36.2
سوهاج	0.609	3278.1	79.8	49.5	9.6	51.3
أسوان	0.691	4780.6	94.5	70.2	14.9	96.9
الجمهورية	0.680	5537.6	86.0	65.6	9.0	60.7

المصدر: معهد التخطيط القومى، البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة

– " تقرير التنمية البشرية – مصر 2003".

ومما يؤدى أيضا الى تدنى حالة التنمية فى مصر هو ضعف (أو انعدام) القدره التنافسية للاقتصاد المصرى. والتى تقوم على مجموعة من العوامل منها العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، الديمجرافية، بالإضافة إلى العوامل السياسية.

وربما تأتى العوامل السياسية فى مقدمة العوامل اللازمة لبناء القدرة التنافسية، لماذا؟ لأن هناك عديد من الدول التى تعانى من النقص والقصور فى العوامل الثلاث السابقة ولكن عن طريق العوامل السياسية استطاعت ان تبنى قدره تنافسية فائقة.

وهذه العوامل السياسية تضم الديمقراطية، والأستقرار (سياسى/اقتصادى/اجتماعى)، والمؤسسات السياسية الفاعلة، والعلاقات الدولية.

ومن ثم يتضح دور وأهمية الديمقراطية كمحور لعملية التنمية ككل. وهنا نود أن نشير بإيجاز وفى لمحة سريعة الى أن اخفاض التنمية فى العالم النامى يرجع الى غياب الديمقراطية.

حيث أن الدول النامية ومن ضمنها مصر والمجموعة العربية والاسلامية تقل وتتضائل وقد تغيب عن بعضها الممارسة الديمقراطية. وبالتالى تتدنى حالة التنمية فى تلك الدول.

كما أن تبدل أسس التنمية أدت إلى تباطؤ حركة النمو فى الاقتصاد القومى. فقد تغيرت تلك الأسس منذ نهاية عقد السبعينيات وبداية عقد الثمانينيات، فحيث كان الهدف هو تعظيم الناتج المحلى الاجمالى تبدل ذلك الى هدف تحقيق تنمية مستدامة متواصلة. وكذلك تبدل هدف التصنيع عن طريق الاحلال محل الواردات الى أن أصبح التصدير هو المحرك للنمو.

وكان التغير الأكبر فى دور القطاع العام من قيادة التنمية، الى أن القطاع غير الحكومى (والخاص) يقوم بالدور الأكبر فى عملية التنمية. كذلك من التخطيط الشامل المركزى الى اقتصاد السوق الحر.

والأنتقال من مفهوم أن الاستثمار المادى هو العنصر الأساسى للنمو الى أن الاصبح الاستثمار البشرى ودوره هو أساس عملية التنمية.

وقد جاءت أهداف خطة التنمية 2007/2002 لتعالج جوانب التدنى السابق الإشارة الى بعضها وهذه الأهداف تشمل، تحسين نوعية الحياه ومستوى المعيشة، وزيادة فرص التشغيل وخفض معدل البطالة، والحد من الفقر وتوفير التأمين

الاجتماعى للأسر الفقيرة، وزيادة معدلات النمو الاقتصادى، وزيادة مشاركة المرأه فى عملية التنمية، وتحسين الموارد البشرية والحفاظ على البيئة. ولم يرد بها شىء عن أحوال الديمقراطية التى هى أحوج مايكون الى التنمية.

التنمية/المشاركة/الديمقراطية:

والمشاركة الحقيقية فى التنمية لاتقوم إلا فى مناخ ديمقراطى وهى وسيلة لدمج أو ادخال الافراد فى العمليات والاجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تؤثر مباشرة على حياتهم وتجعلهم يقومون بدورهم ومسئولياتهم تجاه المشاركة فى التنمية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وبالتالى فأن المستهدف لتحقيق ذلك هو تمكين الناس من الوصول الى صنع قراراتهم بأنفسهم.

ومشاركة أفراد المجتمع فى التنمية تخطيطاً وتنفيذاً وتقييماً، مع الأستفادة من عوائد التنمية وتحمل الأعباء، يبنى الديمقراطية فى المجتمع، والمشاركة الديمقراطية فى التنمية تعتمد فى الأساس على فرص متكافئه تتاح أمام الجميع دون تمييز أو تفرقة وبالتالى توفى بشرط الشفافيه ومجالات الأختيار، ومن خلال الجهد والعمل تظهر التمايزات المقبوله بين الأفراد. ومن غير المستطاع انكار الجهود الحكومية فى التنمية، حيث انها لازمه حتى تتحقق المشاركة، مع الأخذ فى الاعتبار أنها جهود مساعده ومكمله للتنمية بالمشاركة التى يقوم بها المواطنون أنفسهم.

والشراكه فى التنمية Partnership تعنى حق جميع الأطراف فى المشاركة فى صنع القرار وتحديد الأدوار والمسئوليات والالتزام بما يسفر عنه الاتفاق التشاركى، وعلاقات متبادلة تتوفر فيها درجة من التكافىء بين جميع الأطراف.

وتشكل الشراكه لتحقيق اهداف معينه أو مجابهه قضية معينه، مثل قضية التنمية، أو أحداث تغييرات معينه فى المجتمع، أو فى الاتجاهات والقيم التى لايستطيع فرد أو جهة بمفردها تحقيقها.

وتقوم الشراكه على بناء خلفيه مشتركة مع وضع أسس الاتفاق أو الاستمرارية، ثم التعرف على القضايا والمشكلات والفرص المتاحة والمتوقعة وتحديد الأهداف المشتركة مع ترتيب الأولويات، وتجميع الموارد. ويلزم اتفاق الشركاء على

مبدأ المنفعه لجميع الاطراف بدلاً من السعى لمنافع فردية وذلك عن طريق العمل الجماعى وبأسلوب ديمقراطى، وذلك يؤدى الى زيادة الخيارات والوعى العام بما يساعد على خلق المسانده وتقليل المعارضه وتعميق الديمقراطية.

وهنا نود الإشارة الى التفرقة القائمه بين مفهومى التنمية بالمشاركة، والدشاركة فى التنمية. فبالنسبة للمفهوم الأول أى التنمية بالمشاركة فأنه يعنى ان التنمية لاتقوم الا من خلال مشاركة كافة مؤسسات المجتمع وأفراده مع الدوله لتحقيق التنمية بشموليتها وأستدامتها وعدالتها.

والمفهوم الثانى – أى المشاركة فى التنمية، وهو مفهوم قاصراً حيث يعنى أن التنمية تقوم وندعوا للمشاركة فيها – بمعنى ان تضطلع جهة ما (الدولة مثلاً) بعملية التنمية، والمواطنين مدعوون للمشاركة فيها.

وربما ينطبق هذا المفهوم على النظم الشمولية فى الماضى، الذى كانت فيه الدولة تقوم بكل شيء وهى المسئولة عن كل شيء ، وقد اندثر هذا المفهوم وأصبح مفهوم التنمية بالمشاركة هو الذى يسود الفكر التنموى حالياً.

التنمية بالمشاركة هى قاعدة التنمية فى القرن الحالى (1):

استكمالاً لما سبق الإشارة إليه، فأن زيادة المشاركة الايجابية من قبل ابناء المجتمع إتساعاً وعمقا فى تخطيط وتنفيذ وتقويم عملية التنمية ذاتها يجب ان يكون هو المقياس الجوهرى والضرورى لمدى نجاح البرامج التنموية فى تحقيق أهدافها، وليس فقط المقاييس المادية، والمضمون الحقيقى للتنمية هو بث وتقوية الشعور بالمسئولية الفردية والجماعية والمجتمعية عن تنمية المجتمع عامة، والمجتمع المحلى خاصة، وتدعيم الشعور بالممارسة الفعلية لهذه المسئولية، ولابد أن تكون التنمية متكاملة تغطى بشمول وإتساق كافة مناشط الحياة وينخرط فى جهودها كافة المواطنين والمنظمات الحكومية والشعبية، كما أنه من الضرورى أن تكون التنمية محلية تعتمج على لامركزية القرار.

(1) معهد التخطيط القومى – تقرير التنمية البشرية – مصر 2003.

والهدف الاستراتيجى للتنمية بالمشاركة هو الإرتفاع المستمر فى مستويات نوعية الحياة، وتوسيع الخيارات أمام الناس والإرتقاء المتوالى بمستويات طموحاتهم وتطلعاتهم ومشاركتهم الفعالة فى تقرير شئون مجتمعهم، وذلك يتأتى عن طريق إطلاق حركة وقوى النمو الذاتى داخل المجتمع بما يحقق التقدم والنمو المستمر والمتواصل لهذا المجتمع، وتنمية الموارد المادية للمجتمع بإدخال التكنولوجيات المناسبة والحفاظ على البيئة وصيانة الموارد، وتنمية الموارد البشرية، وتنمية الجوانب التنظيمية والمؤسسية، وبما يؤدى الى تنظيم المشاركة الشعبية الواسعة فى إحداث التنمية وعدالة توزيع أعبائها وعوائدها.

المجتمع المدنى والمشاركة فى التنمية:

المجتمع المدنى شكل من أشكال الحياة الاجتماعية يربط الأفراد بالدولة، يضم مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة غير الحكومية، كالأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، والروابط المهنية، وقد يتسع ليشمل منظمات القطاع الخاص. كما يشمل المنظمات غير الحكومية، وهى التى تعنى بتوفير الخدمات والسلع التى تتطلبها المصلحة العامة، وهى منظمات غير تجارية لاتستهدف الربح تعمل على أساس النشاط الطوعى والعمل المأجور فى آن واحد.

وهذه الجهات والمنظمات تشارك فى صنع التنمية على كافة المستويات، والمحلى على وجه الخصوص، وذلك يتطلب التعمق فى اللامركزية بآلياتها وسياساتها لاسيما فى مجال صنع القرار، وتخصيص وإدارة الموارد، وبناء القدرات البشرية. وكما يؤدى الى إختلاف المشاركة – نوعاً وأداءاً –وفقا للجهات الفاعلة التى تشارك فى الحياة العامة. على أن تتوزع الأهداف والأدوار ولاتتقاطع بين القطاع الحكومى ومنظماته، والقطاع الأهلى ، والقطاع الخاص.

الجمعيات الأهلية جزء من المجتمع المدنى ودورها أساسى فى عملية التنمية:

المجتمع المدنى، مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة والمؤسسات التى تتفاعل بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها مع الإلتزام بقيم المجتمع وحرية الإختيار، وضمن هذا المجتمع تأتى الجمعيات الأهلية وهى المسجلة تحت قانون

الجمعيات 32 لسنه 1964- ويطلق عليها البعض المنظمات غير الحكومية، وتمثل 61% من إجمالى عدد المنظمات والتنظيمات غير الحكومية.

الجمعيات الأهلية فى مصر:

ظهرت الجمعيات الأهلية فى مصر فى بداية القرن التاسع عشر (1821) إستجابة لإحتياجات المجتمع. وتتكون فى معظمها من متطوعين من المجتمعات المحلية تجمع بينهم أهداف مشتركة. ومن ثم فهم جزء من منظمة مشهرة ومسجلة ومعترف بها فى المجتمع والدولة وتخضع لقانون الجمعيات وإشراف ومتابعة وزارة الشئون الإجتماعية. وتتمتع الجمعيات الأهلية بنوع من حرية الحركة مما يمكنها من الإحتكاك والتواصل مع الجمعيات المحلية والإقليمية والدولية. وهى فى أنشطتها ليست بديلة للدولة أو منافسة لها ولكنها مكملة لجهود الدولة المخططة والمنظمة والتى تكون غير كافية. وتقوم على الإستقلال الذاتى ولا تعمل من أجل الربح ولاتتدخل فى السياسة ومن ثم تكون بمثابة صمام أمان وعامل إستقرار للعمل.

وفى مصر يوجد نوعان من الجمعيات الأهلية،هى جمعيات الرعاية الاجتماعية (74%)، وجمعيات تنمية المجتمع (26%)، وتعمل فى كافة المجالات الاجتماعية، هذا عدا نوعيات أخرى كالجمعيات الدينية وجمعيات الدعوة، وجمعيات تنظيم الأسرة ولها أيضا أنشطة إجتماعية.

(تطور أعداد الجمعيات الأهلية حسب نوع النشاط وتوزيعها ريف/حضر)

نوع الجمعية/السنه	1992/91	1999/1998		
		ريف	حضر	جملة
جمعيات الرعاية الإجتماعية	10048	2323	8527	10850
جمعيات تنمية المجتمع	3473	2686	1121	3807
الإجمالى	13521	5009	9648	14657

والهيكل التنظيمي يشمل ثلاث مستويات، الأول هو الإتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية (مركزى ويضم 30 عضواً)، الإتحادات الإقليمية (26 إتحاداً) والإتحادات النوعية (10 إتحادات)، ثم الجمعيات والمؤسسات الأهلية. وأعداد الجمعيات فى تزايد مستمر، وتوسعت وتنوعت أنشطتها، وتحول بعضها من جمعيات خيرية إلى جمعيات تنموية، إلى جمعيات منتجة، وعملت على توفير الخدمات الصحية والتعليمية، وبعضها مدر للدخل.

وفى الدول المتقدمة تقوم الجمعيات الأهلية بالعبء الأساسى أو الدور الرئيسى فى عملية التنمية فى مجتمعاتها سواء فى النواحى الاقتصادية أو الاجتماعية وتصبح الدولة مشاركه لتلك المنظمات لتحقيق وتفعيل ومراقبة عملية التنمية.

الدولة كشريك للجمعيات الأهلية فى التنمية:

توجد علاقة تعاون رقابى بين وزارة الشئون الإجتماعية محددة بقانون الجمعيات الأهلية 32 لعام 1964 بإعتبارها الجهة الادارية المشرفه على الجمعيات وكذلك نص عليها القانون الجديد 84 لسنه 2002. والتعامل مع القانون تتم بطريقة وظيفية، ورغم ذلك فإن العلاقة تتراوح مابين التعاون والمنافسة. ولكن التغيرات العالمية والمحلية تفرض إعتبار الجمعيات الأهلية عنصر أساسى وفعالاً لإستدامة التنمية الشاملة. ولكن البعض مازال يعتبر أن مسألة التنمية على مسئولية الحكومة وحدها فى حين أنها لازمة ومكملة لجهود الحكومة على المستوى المحلى.

ويجابه تلك المشاركة عديد من المعوقات منها عدم توفير الممارسة الديمقراطية، مع عدم تمثيل بعض الجمعيات للمجتمع المحلى، وغياب الهيكل الإدارى والبناء المؤسسى المناسب للجمعية، مع وجود الصراعات داخل الجمعية. مع غياب آلية التنسيق وتنظيم العمل بين الجمعيات والهيئات الحكومية.

جدول رقم (1)
توزيع الجمعيات وفقا لميادين العمل عام (1999)

مجالات العمل	العدد	%
رعاية الطفولة والأمومة	868	5.9
رعاية الأسرة	851	5.8
المساعدات الاجتماعية	4591	31.4
رعاية الشيخوخة	56	0.04
رعاية الفئات الخاصة والمعوقين	212	1.5
الخدمات الثقافية والعلمية والدينية	4265	29.2
تنمية المجتمعات المحلية	3437	22.5
التنظيم والاداره	22	0.02
رعاية المسجونين	21	0.02
تنظيم الاسرة	81	0.06
الصداقة بين ج.م.ع والشعوب الصديقة	41	0.03
النشاط الأدبي	25	0.02
الدفاع الاجتماعي	26	0.02
أرباب المعاشات	2	0.01
حماية البيئة والحفاظ عليها	53	0.04
التنمية الاقتصادية للأسرة وتنمية الدخل	3	0.01
حماية المستهلك	46	0.03
أخرى	57	%00
الاجمالي	14657	100

المصدر: وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية، ورقة عمل مقدمة عام 1999 للمؤتمر السنوى العام للاتحاد العام للهيئات والمؤسسات الخاصة.

أنشطة الجمعيات الأهلية فى مصر:

وبصفة عامة تبين أن الجمعيات التطوعية (الأهلية) تأتى فى مقدمة القنوات المفضلة للعمل التطوعى، يليها المجهود الفردى، ثم الأحزاب السياسية، ومن الجمعيات الأهلية تأتى الأسر المنتجة، ثم الجمعيات الخيرية، ثم الجمعيات ذات الطابع الوظيفى (الجمعيات الإستهلاكية، والإسكان والنقل)، ثم تنظيم الأسرة، ثم الجمعيات ذات الطابع الدينى، ثم جمعيات الدفاع الإجتماعى (برعاية الشباب، ومكافحة الإدمان) ، ثم الإتحادات الأهلية، وأخيراً الجمعيات الثقافية.

" تفضيلات المواطنين للعمل التطوعى"

الجمعية	نسبة المفضلين
جمعيات تنمية المجتمع	%22
الأسر المنتجة	%15
الجمعيات الخيرية	%14
الجمعيات ذات الطابع الوظيفى (الجمعيات الاستهلاكية، الإسكان، النقل)	%12
جمعيات تنظيم الأسرة	%10
الجمعيات ذات الطابع الدينى	%9
جمعيات الدفاع الاجتماعى (رعاية الشباب ومكافحة الإدمان)	%8
الاتحادات الأهلية	%6
الجمعيات الثقافية	%4
الإجمالى	**%100**

النقابات العمالية من منظمات المجتمع المدنى ولها دورها التنموى:

النقابة جماعة (تنظيم) تشكل لرعاية شئون مجموعة أو طائفه أو مهنه أو حرفه معينه، وهى تقوم بدور كبير فى رعاية والنهوض بالقاعدة العمالية. وقد وصل عدد النقابات العمالية فى مصر لنحو 23 نقابة عامة تضم نحو 4.4 مليون عضو. وهناك قدر من الاستقلالية والديمقراطية للعمل النقابى.

النقابات المهنية:

كذلك هى من منظمات المجتمع المدنى، إلا أن العضوية فيها أجبارية وشرط لمزاولة المهنة. وفى مصر نحو 19 نقابة مهنية تضم 3.9 مليون عضو عام 2001. أكبرهم نقابة المهن التعليمية ثم الزراعية ثم التجارية وبنسب 28.4%، 17.7%، 16.9% لكل على الترتيب من اجمالى العضوية النقابية.

وللنقابات ثلاث محاور لأنشطتها هو المحور الاجتماعى، ومحور الدفاع عن حقوق الأعضاء، والمحور القومى الذى يتمثل فى رأى النقابة فى وضع سياسة المهنة والتنسيق بين الدولة والنقابات المهنية والعمالية عند تنظيم المهنه واصدار تشريعاتها.

الأحزاب ومنظمات حقوق الانسان .. آليات تنموية ضمن منظمات

المجتمع المدنى:

تعد الأحزاب من ضمن أهم منظمات المجتمع المدنى.. فى المجتمعات الديمقراطية، لطابعها النيابى وتمثيلها للمصالح الاجتماعية المتعددة فى الاطار المؤسسى لذلك، وهى آلية الديمقراطية والمشاركة السياسية وتداول السلطة.

وتداول السلطة هو المؤشر الرئيسى للديمقراطية، وهو أيضاً المقياس الديمقراطى على كافة المستويات التنظيمية فى المجتمع.

وللأحزاب السياسية أدوار أساسية فى التطور الاجتماعى، ويتأثر أداء الأحزاب فى هذا المجال بأمور عدة مثل نوعية القيادات الحزبية ومهاراتها، ومدى أتساع قاعدة الأحزاب السياسية وانتشارها فى المجتمع، ثم طبيعة علاقة تلك الأحزاب

بالهياكل الحكومية القائمة ، والتعددية الجزئية تساهم في تشـــجيع العمـــل الاجتمـــاعي الجماعي لتحقيق الأهداف التنموية والمشتركة للمجتمع .

وللعمل الجزئي في مصر دلالات تؤثر عليه منذ بدايته حتى الآن وهذه الدلالات منها ما يتعلق بحرية تأسيس الأحزاب ، وما يتعلق بوظائف الأحزاب ذاتها ، ونســتطيع القول أن الجانبان عليهما من القيود التي تحد من حريتهم وبالتـــالي مـــن الديمقراطيـــة المتاحة في المجتمع .

ومن الدلالات ما يتعلق بوظائف وأسلوب عمل الأحزاب نفسها ، ومـــا شـــهدته الأحزاب من عشرات وسلبيات ترجع في معظمها إلى البنيان الداخلي للأحزاب وقدرتها الذاتيـــة على ممارسة الديمقراطية الأمر الذي إنعكس سلبيا على نظـــرة الـــرأي العـــام للحياة الحزبية في مجملها والمشاركة فيها . ويتضح ذلك في إنتخابات مجلـــس الشـــعب عام ٢٠٠٠ ، وتفضيل الناخبين للمستقلين ، وضآلة شعبية مرشحي الأحزاب عموما .

ومما أدى إلى تدني قيمة المشاركة الشعبية في العمل الحزبي هو تحول الكثـــير من المستقلين الفائزين في الإنتخابات إلى عضوية الحزب الحاكم ، ويعد ذلك نوعاً مـــن خرق المقاعد الذي كان بين الناخبين والمرشحين والذي بمقتضاه وصلوا إلـــى مقـــاعد البرلمان .

ومن جانب آخر ، فإن شبكة القيود الموضوعة على العمل الحزبي في مصـــر وحرية حركة الأحزاب ، والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الصادر بشأن تنظيم الأحـــزاب السياسية قد فرض العديد من هذه القيود والمعوقات ، ولم يكتف القانون بهذه القيود بـــل إشترط موافقة لجنة الأحزاب – وهي لجنة يغلب عليها الطابع الحكومي – ، كما اشترط وجود نصف المؤسسين على الأقل من العمال والفلاحين . ومن ثم أصبحـــت التعدديـــة الحزبية شكليـــة أو ديكورية لإستكمال الصورة الديمقراطية ليس أكثر ، ومثـــال ذلـــك المادة (٤) من الدستور " يشترط عدم تعارض مبادئ الحزب وأهدافه أو برامجـــه مـــع مبادئ الشريعة الإسلامية ومبادئ ثورتي ٢٣ يوليو ، ١٥ مايو ، وأن يلـــتزم الحـــزب بالحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي ، والنظام الاشـــتراكي الديمقراطـــي ، والمكاسب الإشتراكية " .

تعد الأحزاب من أهم مؤسسات المجتمع المدنى المسئولة عن الوضع الراهن المتدنى لمستويات المشاركة فى التنمية المحلية والقومية، أو من حيث القدرات المتاحة والممكنة للأحزاب مستقبلاً. ولهذا فإن الأحزاب السياسية مطالبة بإعادة النظر فى علاقتها بالتنمية عموماً، والتنمية المحلية خصوصاً، ودعم المشاركة الشعبية فى هذه التنمية على وجه التحديد، وهناك عدد من الأمور المطروحة على الأحزاب فى هذا المجال، أولها إعادة تعريف المواطن بالأحزاب، وثانيها تطوير وتطويع وسائل العمل الحزبى وفق الظروف المحلية.

كما أن الأحزاب لم تعطى العمل مع المنظمات الإجتماعية ومؤسسات المجتمع المدنى الأهمية الواجبة رغم أن هذه المؤسسات تعتبر البنية التحتية للتطور الديمقراطى، ومانقدمه للمواطنين والفئات الضعيفة من خدمات، كما أنها إطاراً مهماً للإتصالات الفعالة بالمواطنين. مع إستكمال البناء التنظيمى القاعدى للأحزاب باعتباره أساسى للإتصال بالجماهير، على أن يتم ذلك بطريقة ديمقراطية، مع إقتراح الحلول لمشكلة تمويل الأحزاب.

وفى مجال المناخ الديمقراطى فإنه يلزم ضمان حرية تأسيس الأحزاب وفقاً للقوانين الحاكمة للتعددية السياسية. ومع إمتداد الإشراف القضائى لكل مراحل العملية الإنتخابية ومايتصل بها.

لاتوجد علاقة حتمية بين الديمقراطية والتنمية، فهى ليست شرطاً لازماً لحدوث التنمية، لأن التنمية حدثت فى كثير من النظم غير الديمقراطية، إلا أنها كان محكوماً عليها بالفشل أو عدم الاستدامة كما حدث فى الأنظمة الفاشية والنازية والاتحاد السوفيتى بعد أنهياره. ومن الملاحظ تاريخياً أن الانظمة غير الديمقراطية توهم شعوبها بتحقيق تنمية ولكن هذا غير حقيقى، حيث لم يحقق أى نظام غير ديمقراطى أى قدر من التنمية بمفهومها الشامل المستدام.

اما التنمية بالمشاركة فأنها تعتبر جزء لايتجزأ من الممارسات الديمقراطية فى إطار بناء اجتماعى سليم للدولة يتيح امكانية وحرية المشاركة لكافة أفراد المجتمع.

وفى مصر أنحصرت المشاركة فى التنمية فى تنفيذ الاوامر، والتأييد الجماهيرى للخطط والانجازات الحكومية بلا مساهمة فعالة ولا مناقشة جادة ولا

مسائله ولا اعتراض، وذلك خلال الفترة من بداية الخمسينيات حتى نهاية السبعينيات، وبدرجة أقل حتى الآن.

ونتيجة لذلك تخلى المجتمع بأفراده وفئاته وجماعاته عن حرية المشاركة الفعالة فى التنمية على المستوى القومى والمحلى طالما قام النظام بأشباع حاجاتهم. ومن ثم غلب الطابع البيروقراطى على العملية التنموية واحكمت الدولة قبضتها على المجتمع المدنى بعد أن قضت على الطبقة المتوسطة، وحيدت المثقفين، وأشترت بعضهم، واخضعت تنظيمات النقابات العمالية والمهنية جميعاً للاتحاد العام لنقابات عمال مصر لسهولة السيطرة الحكومية والادارية عليه. بل حلت مجالس ادارة عدد من النقابات المناوئه للسلطة ووضعت بعضها تحت الحراسة، وغيرت قانون الصحافة ثم عدلت عن ذلك. هذه بعض الجوانب المثبطه للديمقراطية حاليا فى المجتمع.

وتزداد أهمية الديمقراطية والمشاركة بالنظر الى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (والأمنية) التى يمر بها المجتمع المصرى داخليا وخارجيا. والجهود والمجادلات المبذوله حاليا لأحداث تغيير يوحى (يوبهم) بزيادة الديمقراطية والمشاركة لايتناسب مع المتطلبات الداخلية والخارجية ولا مع النتائج المرجوه، وقد يحتاج هذا التغيير الضرورى والمطلوب وقتاً يطول أو يقصر بقدر الجهود المبذوله لتحقيقه، ولكنه من المؤكد انه سوف يحدث وبنمط وشكل واتجاه غير ماهو حادث الآن وما هو مخطط لحدوثه مستقبلاً. ومن ثم فإنه يجب العمل على نشر وتدعيم وبناء الديمقراطية الحقيقية فى المجتمع لتتحقق التنمية.